فينيق
PHOENIX

ورقة سياسات

غزة بين التنافس الدولي والتجاذب الإقليمي على جهود إعادة الإعمار:

"نحو رؤية فلسطينية موحدة لإعادة إعمار غزة بعد الحرب "

اعداد:
د. رائد محمد حلس
باحث مختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني

غزة - فلسطين - 2025

ورقة سِيَاسات بعُنوان:

غزَّة بين التَّنافُس الدَّولي والتَّجاذب الإقليمي على جُهُود إعادة الإعمار:

"نحو رؤية فلسطينيَّة موحَّدة لإعادة إعمار غزَّة بعد الحرب "

إعداد:

د. رائد محمد حلس

باحث مختص بالشَّأن الاقتصادي الفلسطيني

فينيق PHOENIX

منشُورَات مركز فينيق للبحُوث والدراسات الحقليَّة

غزة - فلسطين

نوفمبر ٢٠٢٥

رؤيتنا

مؤسَّسة فلسطينيَّة مستقلَّة غير ربحيَّة، تأسَّست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينيَّة لتلبية احتياجاتهم السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات بحثيَّة عميقة، تعمَلُ على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدِّياته المختلفة.

يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكميَّة والنَّوعيَّة لمعالجة الأزمات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثيَّة سنويَّة وشهريَّة لتقديم تصوُّرات علميَّة وعمليَّة لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللَّازمة لمعالجة التحدِّيات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشَّرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقليَّة ودقيقة، مبنيَّة على مسوحات علميَّة ومنهجيَّة، تتَّسم بالشَّفافيَّة والمصداقيَّة والحياديَّة في كافَّة التَّخصُّصات والمجالات الحيويَّة.

فهرس الموضوعات

رؤيتنا ٢
رسالتنا ٢
فهرس الموضوعات ٣
تقديم ٤
مُقدِّمة: ٥
أولًا: السِّياق العام لمرحلة ما بعد الحرب: ٥
ثانيًا: التَّنافس الدَّولي والتَّجاذب الإقليمي على ملف إعادة الإعمَار: ١٠
ثالثًا: نحو رؤية فلسطينيَّة موحَّدة وشاملة لإعادة الإعمار: مقاربة سياديَّة تشاركيَّة: ١٧

تقديم

تأتي هذه الورقة في سياق تتبُّع تداعيات العدوان الإسرائيلي المُسْتمر على قطاع غزَّة، وما خلَّفَه من دمار واسع النِّطاق طال البنية التحتيَّة، والمؤسَّسات الاقتصاديَّة، والمجتمع المدني، بجانب الكارثة الإنسانيَّة المتمثلة في آلاف الضَّحايا والنازحين، أمام هذا الواقع يُعاد طرح ملف إعادة الإعمار كقضيَّة مركزيَّة تتجاوز البعد الإنساني إلى ما هو سياسي واقتصادي وإستراتيجي.

تسعى هذه الورقة إلى تقديم تحليل شمولي لواقع إعادة الإعمار في غزَّة، من خلال رصد حجم الخسَائر البشريَّة والماديَّة الَّتِي لحقت بالقطاع، وتفكيك التَّداعيات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة الناجمة عن حرب الإبادة الجماعيَّة الإسرائيليَّة، كما تُسلِّط الضَّوء على التَّنافس الدولي والتَّجاذب الإقليمي حول ملف الإعمار، وما يصاحبه من مبادرات وخطط متعددة، بعضها يُطرح ضمن رؤى إستراتيجيَّة بعيدة المدى، مثل خطَّة ترامب – بيلزمان "ريفيرا غزَّة"، وخطَّة "غزة ٢٠٣٥"، بجانب الخطَّة المصريَّة، والخطَّة العربيَّة المشتركة، ومبادرة الحبتور الإماراتيَّة، وخطة التَّقييم السريع للأضرار (IRDNA).

إنَّ تعدُّد الجِهَات وتضارب المصالح يفرض تحديات حقيقيَّة أمام الفلسطينيِّين، في ظلِّ غياب رؤية وطنيَّة موحَّدة وشاملة تقود هذا الملف من منظور سيادي وشراكي، من هنا تقترح هذه الورقة مقاربة فلسطينيَّة بديلة، تستند إلى مبادئ السِّيادة، والمشاركة الوطنيَّة، والعدالة في التَّوزيع، والاستقلاليَّة في اتِّخاذ القرار، كإطار إستراتيجي لإعادة الإعمار بعيدًا عن التَّوظِيف السِّياسي أو الإقصاء الفصائلي.

يستهدف مركز فينيق للبُحُوث والدِّرَاسات الحقليَّة من إعداد هذه الورقة صُنَّاع القرار الفلسطيني، والمؤسَّسات الرسميَّة والأهليَّة، والجهات الدوليَّة الداعمة، كإسهام تحليلي-سياسي يُمهِّد لنقاش أوسع حول سُبُل إعادة بناء غزَّة على أسس تنمويَّة ووطنيَّة مستدامة، بعيدًا عن الاستفراد بالقرار، ممَّا يسهم في تعزيز الشَّراكة الوطنيَّة والمشاركة السياسيَّة لكافة الفِئَات والقطاعات.

د. خالد اليازجي

رئيس مركز فينيق

مُقدِّمة:

في أعقاب حرب الإبادة الجماعيَّة على قطاع غزَّة دخل المشهد الفلسطيني مرحلة شديدة التَّعقيد تتقاطع فيها الأبعاد الإنسانيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة والإقليميَّة والدوليَّة، فقد خلّفت الحرب دمارًا واسعًا في البنية التحتيَّة ومقوِّمات الحياة، وعمَّقت الأزمات البنيويَّة الَّتِي يعاني منها القطاع منذ سنوات الحصار، لتفتح الباب أمام موجة من المبادرات الدوليَّة والإقليميَّة الرامية إلى المشاركة في إعادة الإعمار، غير أن هذا التَّزاحم في الطُّروحات والمقاربات أعاد إنتاج مظاهر التَّنافس السِّياسي والجيوسياسي على إدارة مرحلة ما بعد الحرب، وجعل من ملف الإعمار ساحة جديدة للصِّراع على النُّفوذ والمصالح، أكثر منه عمليَّة إنسانيَّة وتنموية خالصة.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل مسارات التَّنافس الدَّولي والتَّجاذب الإقليمي حول ملف إعادة إعمار غزة، من خلال تفكيك الأدوار والمصالح المتباينة للأطراف الفاعِلَة - سواء كانت دوليَّة، عربيَّة، أو إقليميَّة - وتأثير ذلك على وحدة القرار الفلسطيني وسيادته على عمليَّة الإعمار، كما تهدف هذه الورقة أيضًا إلى استشراف آفاق بناء رؤية فلسطينيَّة موحَّدة تُعيد توجيه عمليَّة الإعمار ضمن إطار وطني جامع، يضمَن التَّكامل بين الجهود الإنسانيَّة والتنمويَّة، ويرسِّخ مبدأ القيادة الفلسطينيَّة للمسار برمَّته.

وانطلاقًا من ذلك تتناول هذه الورقة السِّياق العام لمرحلة ما بعد الحرب، وتستعرض طبيعة المبادرات والبرامج المطروحة لإعادة الإعمار، ومواطن التَّباين بين المرجعيَّات المختلفة الَّتِي تستند إليها، قبل أن تقدم تصوُّرًا إستراتيجيًّا لرؤية فلسطينيَّة قادرة على توحيد الجُهُود، وتحقيق العدالة في التَّوزيع، وضمان استدامة التَّنمية في قطاع غزَّة، بما ينسجم مع الأولويَّات الوطنيَّة، ومتطلَّبات التَّعافي الشَّامل.

أولًا: السِّياق العام لمرحلة ما بعد الحرب:

تُعدُّ مرحلة ما بعد الحرب على غزَّة محطة مفصليَّة في المسار الإنساني والاقتصادي والسياسي للقطاع، إذ أظهرت الحرب حجم التَّحديات البنيويَّة التي تعيق جهود التَّعافي وإعادة البناء، ممَّا يستدعي تحليلًا شاملًا للدَّمار والخسائر، بوصفه الأساس الموضوعي لتقدير احتياجات الإعمار، وصياغة السِّياسات الملائمة لتحقيق التَّعافي المستدام.

١. تَحْليل حجم الدَّمار والخسائر البشريَّة والاقتصاديَّة في قطاع غزَّة:

لقد ألحقت الحرب خسائر بشريَّة فادحة بقطاع غزة، حيث طالت آلاف الشُّهداء والجرحى والمفقودين، ممَّا أدَّى إلى اختلال عميق في رأس المال البشري والاجتماعي، ممَّا يؤثِّر - بصورة مباشرة- في القُدْرة المجتمعيَّة على النُّهوض والتَّعافي، وإلى جانب ذلك خلَّفت الحرب دمارًا غير مسبوق في البِنْية التحتيَّة والقطاعات الإنتاجيَّة والخدميَّة، شمل المساكن والمستشفيات والمدارس والمنشآت الاقتصاديَّة، ممَّا يعمِّق الأزمة التَّنموية ويُضْعف مقوِّمات الاقتصاد المحلي، ويجعل عمليَّة الإعمار أكثر تعقيدًا وتشابكًا في مرحلة ما بعد الحرب.

وعلى صعيد الخسائر البشريَّة تكشف البيانات الصَّادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن حجم الكارثة الإنسانيَّة غير المسبوقة، إذ بلَغَ عدد الشُّهداء منذ اندلاع حرب الإبادة ٦٨,١٥٩ شهيدًا، من بينهم ٢,٥٧٦ من الكفاءات الوطنيَّة، منهم ١,٤١١ من الطَّواقم الطبيَّة، و٨٠٠ من الكوادر التَّعليمية، و٢٥٢ من الصحفيِّين والإعلاميِّين، و٢٠٣ من موظَّفي الأونروا، و١١٣ من عناصر الدِّفاع المدني، كما بلغ عدد المفقودين نحو ١١,٢٠٠ مفقود، من بينهم ٤,٧٠٠ من النِّساء والأطفال[١].

تعكِس هذه الأرقام حجم الفقدان العَمِيق في رأس المال البَشَري، الَّذي يُعدُّ الركيزة الجوهريَّة للتَّنمية وإعادة الإعمار، فهذه الخسائر لا تُختزل في بعدها العددِي؛ بل تُمثِّل استنزافًا نوعيًّا للطَّاقات البشريَّة والمعرفيَّة التي شكَّلت الأساس في منظُومة الإنتاج والخدَمات في غزَّة، الأمر الَّذِي يجعل تعويض هذا المورد الحيوي وإعادة تأهيله أحد أبرز التَّحديات الإستراتيجيَّة في مرحلة ما بعد الحرب.

على الصَّعيد الاقتصادي تُظهر معطيات ما بعد حرب الإبادة الجماعيَّة حجمًا غير مسبوق من الدَّمار الَّذِي أصاب قطاع غزَّة، نتيجة الاستهداف المنهجي للبنية التحتيَّة، والمنشآت الإنتاجيَّة والخدميَّة، ولا سيَّما في المراكز الحضريَّة الرئيسة، فقد امتدَّت الغارات الإسرائيليَّة لتطال قطاعات الطَّاقة والمياه والصحَّة والنَّقل، مخلِّفَة ما يقارب ٥١ مليون طن من الحُطَام، أي ما يعادل ١٧ ضعفًا من حجم الدَّمار النَّاتج عن جميع الحُرُوب السَّابقة منذ عام ٢٠٠٨، وهو مقدار يحتاج إلى نحو ٢١ عامًا لإزالته بالكامل[٢]، وقد أدَّى هذا التَّدمير الشَّامل إلى شلل شبه كامل في الأنشطة التُّجارية والصِّناعية، وانكماش الإنتاجيَّة المحليَّة، وتراجع الإيرادات العامَّة، فضلًا عن تفاقم أزمة

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائية الشهداء، رام الله، ٢٠٢٥/١٠/٢٥، انظر: https://shorturl.at/qnA7K.

(٢) سامح حلَّاق وبلال فلَّاح، "التدمير الاقتصادي: فصل جديد من الصراع"، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ١٤٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، صيف ٢٠٢٥، انظر: https://shorturl.at/wjl66.

الخدمات الأساسيَّة، كالكهرباء، والمياه والرعاية الصحيَّة، والتَّعليم، ممَّا يعمِّق هشاشة الاقتصاد المحلِّي، ويُضعف قدرة المجتمع على التَّعافي وإعادة البناء [١].

ووفقًا لتقديرات البنك الدَّولي (٢٠٢٤) فقد بلغت القيمة الإجماليَّة للأضرار التي لحقت بالقطاعات الاقتصاديَّة الرئيسة نحو ٢٩.٨٨ مليار دولار، نتيجة الدَّمار الَّذي طال أكثر من ٧٠٪ من المباني، و٩٢٪ من الوحدات السكنيَّة، واستحوذ قطاع الإسكان على ٥٣٪ من إجمالي الأضرار، يليه قطاع التِّجارة والصِّناعة بنسبة ٢٠٪، بينما شكَّلت القطاعات الحيويَّة (كالصحَّة والمياه والنَّقل) نحو ١٥٪ من حجم الخسَائر، ويُقدَّر حجم الدَّمار المادي بما يعادل ١.٨ من ضعف النَّاتج المحلِّي الإجمالي السَّنوي لفلسطين[٢]، ممَّا يعكسُ عمق التَّأثير الاقتصادي والاجتماعي للحرب على بنية الاقتصاد الوطني.

كما بلغت الخسَائر الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة نحو ١٩.١ مليار دولار خلال ثلاث سنوات، موزَّعة بين تراجع الإنتاجيَّة، وفقدان الإيرادات، وزيادة تكاليف التشغيل، والنُّزُوح القسري، وتُظهر التقديرات أن قطاع الصحَّة كان الأكثر تضرُّرًا بنسبة ٣٣٪، يليه التَّعليم ١٦.٨٪، ثمَّ التِّجارة والصِّناعة ١١.٥٪، والحماية الاجتماعية ٧.٣٪، وأخيرًا الزِّراعة والنُّظم الغذائية ٦.٨٪ [٣].

بصُورة عامَّة فإنَّ هذه المؤشِّرات تُظهر أن اقتصاد غزَّة قد دخل مرحلة حرِجة تتَّسم بالرُّكود العميق والانكماش الهيكلي، نتيجة الدَّمار الواسع الَّذي طال مقوماته الإنتاجيَّة والخدميَّة، الأمر الذي يتطلَّب تبنِّي سياسات وطنيَّة مدعومة بإسناد إقليمي ودولي، لمعالجة التَّداعيات المركَّبة النَّاجِمة عن حرب الإبادة الجماعيَّة، واستعادة مسار النموِّ والتَّنمية، كما يكشف النَّمط المنهجي للتَّدمير أنَّ الاحتلال انتهج سياسة تفكيك ممنهجة لبنية الاقتصاد الغزِّي، تهدف إلى إعادة تشكيله ضِمْن نموذج اقتصاد تابع يقوم على فقدان السَّيطرة الإنتاجيَّة، وتقييد إمكانات التَّنمية المستقلَّة، بما يعمِّق التبعيَّة الاقتصاديَّة، ويحدُّ من قدرة المجتمع الفلسطيني على تحقيق التَّعافي المستدام.

٢. انعكاسات حرب الإبادة الجماعيَّة في غزَّة على البنية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة:

شكَّلت حرب الإبادة الجماعيَّة في قطاع غزَّة واحدة من أكثر الكوارث الإنسانيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة عمقًا في التَّاريخ المعاصر، إذ لم تقتصر تداعياتها على تدمير البنية التحتيَّة فحسب؛

---

(١) رائد حلس. " اقتصاد اللا-دولة في مرحلة ما بعد الحرب: سياسات التفكيك المنظَّم للبنى الاقتصادية في غزة كأداة للهيمنة السياسيَّة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، أكتوبر ٢٠٢٥، انظر: https://shorturl.at/GjAb4.

(2) World Bank. Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy. World Bank Economic Monitoring Report, April 2025. Accessed July 22, 2025. See: https://shorturl.at/KbSyy.

(٣) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، "نشرة الاقتصاد الفلسطيني آذار ٢٠٢٥"، ماس، رام الله، ٢٠٢٥، ص١.

بل امتدَّت إلى تفكيك منظُومات الإنتاج، والتَّعليم، والصحَّة، والحوكمة، ممَّا جعل آثارها بنيويَّة وشاملة، وقد أنتجت الحرب واقعًا مركَّبًا تتقاطع فيه الأزمات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة، بحيث باتت عمليَّة التَّعافي تتطلَّب مقاربة شاملة تتجاوز البُعْد الإنساني الطَّارئ إلى إعادة بناء ركائز الصُّمود الوطني.

❖ الانعكاسات الاقتصاديَّة:

أدَّت حرب الإبادة الجماعيَّة في غزَّة إلى انهيار شبه كامل للنَّشاط الاقتصادي، حيث سجَّل النَّاتج المحلِّي الإجمالي تراجعًا غير مسبوق بلغ نحو ثمانية أضعاف مقارنة بمستواه قبل الحرب، إذِ انخفض من ٦٤٥ مليون دولار في الرُّبع الثَّاني من عام ٢٠٢٣ [١] إلى نحو ٨١.٨ مليون دولار في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥[٢].

كما خَسِر الاقتصاد المحلِّي أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل نتيجة تعطُّل نحو ٩٠% من وظائف القِطَاع الخاص، و١٥% من وظائف القِطَاع العام، وتوقُّف العمالة الغزيَّة بالكامل في سوق العمل الإسرائيلي، ممَّا تسبَّب في خسائر تقدَّر بنحو ٤.١ مليون دولار يوميًّا، أي ما يعادل انخفاضًا يقارب ٨٠% من النَّاتج المحلِّي الإجمالي للقطاع [٣]، وكذلك ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، حيث ارتفعت من ٥٢.٨% عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٨٠% عام ٢٠٢٤[٤]، وقد انعكس هذا الارتفاع الحاد في البطالة مباشرة على مُعدَّلات الفقر، إذ كانت النِّسبة قبل اندلاع حرب الإبادة الجماعيَّة تقارب ٦٣%، لترتفع بفعل الدَّمار والانكماش الاقتصادي إلى نحو ١٠٠% من السُّكَّان[٥].

وبالإضافة إلى ذلك فقد تعرَّضَت القطاعات الإنتاجيَّة لضربات قاصمة، فالقِطَاع الزِّراعي فقد ما بين ٨٠% إلى ٩٦% من أصوله الإنتاجيَّة، في حين توقَّفَت المنشآت الصناعيَّة والخدميَّة عن العمل بفعل الدَّمار الواسع، وغِيَاب سلاسل الإمداد[٦].

---

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني ٢٠٢٣)"، رام الله، سبتمبر ٢٠٢٣، انظر: https://shorturl.at/PZPCb.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،"التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني ٢٠٢٥)"، رام الله، سبتمبر ٢٠٢٥. انظر: https://shorturl.at/skBOC.

(٣) الأمم المتحدة. "التخطيط لإعادة إعمار وإنعاش قطاع غزة بعد الحرب"، ٢٠٢٤/٤/٨، انظر: https://shorturl.at/OgvKm.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الحصاد الاقتصادي للعام ٢٠٢٤ والتنبؤات الاقتصادية للعام ٢٠٢٥، ديسمبر ٢٠٢٤، انظر: https://shorturl.at/Pt185.

(٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيان صحفي: د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام ٢٠٢٤ بمناسبة اليوم العالمي للعمال (لأول من أيار)"، رام الله، ٢٠٢٥/٤/٣٠، انظر: https://shorturl.at/JX5O3.

(6) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). "Economic Crisis Worsens in Occupied

❖ الانعكاسات الاجتماعيَّة:

أحدثت حرب الإبادة الجماعيَّة في غزَّة تحوُّلات اجتماعيَّة عميقة تمثَّلت في تفكُّك البنية المجتمعيَّة، وتآكُل منظُومات الدَّعم الاجتماعي نتيجة الدَّمار الواسع والنُّزوح الجماعي، فقد أدَّى التَّدمير الشَّامل للمساكن والمستشفيات والمدارس والجامعات إلى زعزعة الأنماط الاجتماعيَّة المستقرَّة، وتدهُور جودة الحياة، ووفقًا للجِهَاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد الوِحدات السكنيَّة المهدَّمة كليًّا أكثر من ٣٣٠,٥٠٠ وحدة، إضافةً إلى تضرُّر نحو ١,٠٢٠,٦٧٢ مبنى سكني جزئيًّا[١]، ممَّا أدَّى إلى تشريد ملايين السُّكان، وارتفاع مُعدَّلات النُّزوح الدَّاخلي إلى مستويات غير مسبوقة، ووفقًا لتقديرات الأمم المتَّحدة فقد شَهِد قطاع غزَّة خلال الحرب نزوح ما لا يقل عن ١.٩ مليون شَخص، أي ما يُعادِل نَحو ٩٠% من إجمالي السكان، وقد تعرض جزء كبير من هؤلاء النازحين إلى تكرار النُّزوح عدة مرات، حيث اضطُرَّ بعضُهُم إلى مغادرة أماكن إقامتهم عشر مرَّات أو أكثر[٢]، ويُعزى هذا النُّزوح المتكرر - بدرجة أساسيَّة - إلى الأوامر الصَّادرة عن القوَّات الإسرائيلية عقب انهيار اتفاق وقف إطلاق النار، الأمر الذي أجبر أعدادًا متزايدة من السكان على الفرار مرارًا بحثًا عن مناطق أكثر أمنًا.

وفي القِطاع الصحِّي خرجت معظم المستشفيات عن الخدمة نتيجة الاستهداف المتعمَّد للبنية التحتيَّة الصحيَّة، إذ لم يتبقَّ سوى ١٧ مستشفى تعمل بشكلٍ جزئي، وسط نقص حاد في الأدوية والمعدَّات والكوادر الطبيَّة، كما طالت الأضرار القطاع التَّعليمي بصورة كارثيَّة، حيث تمَّ تدمير ١٤٣ مدرسة وجامعة كليًّا، وتضرَّرت ٣٦٦ مؤسَّسة تعليميَّة جزئيًّا[٣]، ممَّا أدَّى إلى حرمان أكثر من ٦٥٠ ألف طالب وطالبة من التَّعليم.

وقد انعكست هذه الكارثة على الأطفال والشَّباب بوجه خاص، إذ تحوَّل الفضَاء التَّعليمي إلى فضاء للنُّزوح والمعاناة، وتحوَّل الطلبة من متعلِّمين إلى معيلين داخل المخيَّمات ومراكز الإيواء، حيث يسعون لتأمين الحدِّ الأدنى من مقوِّمات البقاء من خلال أعمال مؤقَّتة أو انتظار المساعدات، وبذلك فقَد المجتمع الفلسطيني جزءًا كبيرًا من رأس ماله المَعْرِفي والبشري، وهو ما يهدِّد بضياع جيلٍ كامل، وانقطاع المسار التَّنموي المرتبط بالتَّعليم والصحَّة، ويُضعف أسس التَّعافي المجتمعي في مرحلة ما بعد الحَرْب[٤].

Palestinian Territory Amid Ongoing Gaza Conflict. 2024. See: .https://shorturl.at/UaBvr

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "إحصائية المباني المهدمة"، رام الله، ٢٠٢٥/١٠/٢٦، انظر: https://shorturl.at/0lTrP.

(٢) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في فلسطين في الشرق الأدنى، "تقرير الأونروا رقم ١٨٠ حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية التي تشمل القدس الشرقية"، ٢٠٢٥/٧/١٨، انظر: https://shorturl.at/9MXSY.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "إحصائية المباني المهدمة"، مرجع سبق ذكره.

(٤) مركز الأبحاث الفلسطيني، "تقدير موقف: الإبادة الجماعية والاقتصاد المتكامل في قطاع غزَّة، الانهيار وآفاق التعافي"، رام الله والقدس، أكتوبر ٢٠٢٥، انظر: https://shorturl.at/OjWb4.

❖ **الانعكاسات السياسيَّة والمؤسَّسية:**

على الصَّعِيد السياسي كشفت حرب الإبادة الجماعيَّة عن هشاشة البنية المؤسَّسية الفلسطينيَّة، وتآكُل قدرات الحُكْم والإدارة، في ظلِّ الانقسام الدَّاخلي، وغياب التَّنسِيق بين المؤسَّسات الرسميَّة في الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة، كما أدَّى التَّنافس الدَّولي والتَّجاذب الإقليمي حول ملف إعادة الإعمار إلى تعقيد المشهد السياسي، وزيادة تبعيَّة القرار الفلسطيني للمساعدات الخارجيَّة، ويُشير تحليل تقارير الأمم المتَّحدة إلى أنَّ استمرار الحرب قد أرجع مسار التَّنمية في غزَّة إلى الوراء بما يقارب ٦٩ عامًا، وهو ما يجعل عمليَّة التَّعافي مشروطة بإصلاح سياسي ومؤسَّسي شامل يضمن توحيد الرؤية الفلسطينيَّة، وتفعيل الشَّراكة الوطنيَّة في إعادة البناء [١].

ثانيًا: التَّنافس الدَّولي والتَّجاذب الإقليمي على ملف إعادة الإعمَار:

يشكِّل ملف إعادة إعمار غزَّة ساحة حيويَّة للتَّنازع الدَّولي والتَّجاذب الإقليمي، إذ تتقاطع فيه المصالح السياسيَّة والاقتصاديَّة والإستراتيجيَّة للأطراف الإقليميَّة والدوليَّة الفاعلة، وقد طرحت على هذا الصَّعيد عدَّة خطط ومبادرات على المستويات الدوليَّة والإقليميَّة والعربيَّة، تُقدِّم كل منها رؤية مختلفة لإدارة وإعادة بناء القِطَاع.

وفيما يلي يتمُّ استعراض أبرز هذه الخِطَط والمبادرات، مع تقديم قراءة تحليليَّة لكلٍّ منها لتسليط الضَّوء على أهدافها، وآليَّات تنفيذها، ودرجة توافقها مع المصالح الوطنيَّة الفلسطينيَّة:

١. خطة ترامب ٢٠٢٥: "غزة ٢٠٣٥ – مِن الدَّمار إلى الازدهار":

تُعدّ خطَّة "غزَّة ٢٠٣٥" - الَّتِي طرحتها الإدارة الأمريكيَّة بقيادة دونالد ترامب - محاولةً لإعادة صياغة المشهد الاقتصادي والسِّياسي في غزَّة ضمن رؤية إقليميَّة متكاملة، وتستند هذه الخطَّة إلى مقاربة تنمويَّة/أمنيَّة تهدف إلى تحويل غزَّة - خلال عقد واحد- إلى منطقة "مزدهرة ومستقرَّة" اقتصاديًّا، مقابل نزع الطَّابع السِّياسي للمسألة الفلسطينيَّة، وترتكز الخطَّة على إعادة إعمار غزَّة، وتحويلها إلى مركز اقتصادي وسياحي وصناعي إقليمي، عبر إنشاء صندوق دولي تديره الولايات المتَّحدة للإشراف على عمليَّة الإعمار، مع تفكيك حركة حماس، وتشكيل سلطة فلسطينيَّة جديدة "منزوعة السِّلاح"، ومنخرطة في منظُومَة "السَّلام الإقليمي" [٢].

---

(1) UNCTAD, "Economic crisis worsens in occupied Palestinian territory amid ongoing Gaza conflict. 22/10/2024. See: https://shorturl.at/18KSi.

(٢) صحيفة البلاد الإلكترونية،"البلاد تنشر خطة ترامب لإعادة إعمار غزة بعد الحرب"، البحرين، ٢٠٢٥/١٠/١٦، انظر: https://shorturl.at/e7D6O.

وتقدِّر الخِطَّة حجم الاستثمارات بما يقارب ١٠٠ مليار دولار من التَّمويل العام، و٦٠ مليار دولار إضافيَّة من الاستثمارات الخاصَّة، بهدف مضاعفة النَّاتج المحلِّي بنحو ١١ مرَّة، وتوفير مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٥، كما تقترح إنشاء صندوق ثروة فلسطيني لإدارة العَوَائد، وضمان الاستدامة الماليَّة، مع منح المستثمرين الدَّوليِّين حق الانتفاع طويل الأمد لأراضٍ عامة تصل إلى ٣٠٪ من مساحة القِطَاع، وبالإضافة إلى ذلك تشمل الخطَّة حزمة من المشاريع الكبرى، مثل مطار وميناء جديدين، ومنطقة صناعيَّة ذكيَّة، وممر برِّي إقليمي يربط غزَّة بمصر والسعوديَّة والإمارات والأردن، إضافة إلى إنشاء "ريفيرا غزَّة" كمشروع سياحي ساحلي فاخر، وكما يقضي التصوُّر الأمريكي بمرحلة انتقاليَّة تخضع خلالها غزَّة لإدارة أمنيَّة دوليَّة بإشراف إسرائيلي مباشر، قبل نقل السُّلطة تدريجيًّا إلى مؤسَّسات فلسطينيَّة مدنيَّة خاضعة لشروط سياسيَّة وأمنيَّة صارمة [١].

❖ القراءة التَّحليليَّة للخطَّة:

تعكس هذه الخطَّة محاولة لإعادة إدماج غزَّة في النِّظام الإقليمي عبر هندسة اقتصاديَّة–سياسيَّة موجَّهة خارجيًا، تستبدل مشروع التحرُّر الوطني بمنظُور "السَّلام الاقتصادي"، وتربط إعادة الإعمار بإعادة تشكيل بنية الحُكْم الفلسطيني على أسس أمنيَّة وتبعيَّة اقتصاديَّة، وبالرغم من طابعها الاستثماري الطَّموح فإنها تُفرِّغ الإعمار من مضمونه السِّيادي، وتُحوِّل غزَّة إلى مجال اقتصادي خاضع للهيمنة الدوليَّة والإسرائيليَّة.

٢. خطَّة RAND 2025: الرُّؤية المكانيَّة لفلسطين:

تُعدُّ خطَّة "الرؤية المكانيَّة لفلسطين" التي أعدَّتها مؤسَّسة RAND الأمريكيَّة (نيسان/أبريل ٢٠٢٥) إحدى أبرز المبادرات الدوليَّة الَّتي أعادت طرح مستقبل الدَّولة الفلسطينيَّة ضمن مقاربة تخطيطيَّة–مكانيَّة، تسعى إلى تحويل إعادة الإعمار إلى مشروع لإعادة هيكلة الجغرافيا الفلسطينيَّة، وربطها بمفاهيم "الوِحدَة المكانيَّة" و"السيادة الوظيفيَّة" [٢].

وتركِّز الخطَّة على خمس ركائز أساسيَّة: تحقيق التَّرابط الإقليمي بين غزَّة والضفَّة عبر شبكة نقل حديثة، ودعم المدن الكبرى كمراكز إنتاج وخدمات، وتعزيز الاستدامة البيئيَّة، وتوزيع النَّشاط الاقتصادي جغرافيًّا لتحقيق العدالة التَّنموية، وتصوُّر حدود قابلة للإدارة تسهِّل حركة التِّجارة

(١) المرجع نفسه.

(2) Culbertson, Shelly; C. Ross Anthony; Kobi Ruthenberg; Robert Lane; and Shireen Shelleh. A Spatial Vision for Palestine: A Long-Term Plan That Can Begin Now. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2025. See: https://shorturl.at/Tow8V.

والتنقُّل، كما تقترح نموذجًا مؤسسيًّا للتَّنفيذ يقوم على بناء سجل أراضٍ وطني، وتَعزِيز القدرات التخطيطيَّة، واستعادة السَّيطرة التدريجيَّة على الأراضي الفلسطينيَّة، أما فيمَا يخصُّ قطاع غزَّة فتعترف الخطَّة بخصوصيَّته النَّاتجة عن الحصار والدَّمار، وتقترح ربطه بالضفَّة عبر ممرات برِّيَّة، وتطوير المعابر، وتبنِّي تخطيط مرنٍ يواكب الواقع الأمني والسِّياسي [١].

❖ القراءة التحليليَّة للخطَّة:

بالرَّغم من طابع الخطَّة التقني وطموحها التَّخطيطي؛ إلَّا أنَّ عليها انتقادات جوهريَّة، لتجاهلها البُعْد الاستعماري في طبيعة الصِّراع، إذ تتعامل مع الاحتلال باعتباره مجرد عائق إداري أمام التَّنمية، لا بوصفه نظام هيمنة استعماري متكامل، كما تختزلُ الخطَّة مفهوم السِّيادة في بعديها المكاني والإداري، متغافلة جوهرها السِّياسي القائم على حقِّ تقرير المَصِير، ومن ثمَّ يمكن النَّظر إلى خطَّة RAND بوصفها تجسيدًا للنَّهج الدَّولي الَّذي يسعَى إلى **إدارة الصِّراع** من خلال أدوات التَّخطيط والتَّنمية، بدلًا من إنهائه عبر معالجة أسبابه البنيويَّة والجذريَّة.

٣. خطة ترامب – بيلزمان: "ريفيرا غزَّة":

تُعرَف خطَّة ترامب/بيلزمان- المعروفة إعلاميًّا باسم "خطَّة ريفيرا غزَّة"- رسميًّا باسم "الخطَّة الاقتصاديَّة لإعادة إعمار غزَّة: نهج البناء–والتَّشغيل–والتَّحويل (BOT)"، وقد صاغها البروفيسور جوزيف بيلزمان من جامعة جورج واشنطن، المدير التَّنفيذي لشركة CEES-MENA Inc قبل أن تتبنَّاها إدارة الرَّئيس الأمريكي دونالد ترامب كجزء من رؤيتها الاقتصاديَّة لما بعد الصِّراع في غزَّة، حيث تنطلِقُ الخطَّة من مقاربة تقنيَّة ظاهرها تنموي؛ لكنها تحمل في بنيتها تصوُّرًا استثماريًّا عابرًا للسِّيادة، يسعى إلى تحويل غزَّة إلى منطقة اقتصاديَّة خاصة تُدار بمعايير السُّوق لا بمعايير الدَّولة [٢].

تقوم الرؤية العامَّة للخطَّة على تحويل غزَّة من فضاء منكوب إلى وجهة استثماريَّة عالميَّة، من خلال إعادة تشكيل بنيتها الاقتصاديَّة والعمرانيَّة على نحو جذري، وتتبنَّى هذه الخطَّة أيضًا اقتصادًا ثلاثي القطاعات يرتكز على السِّياحة الفاخرة، والزِّراعة الحديثة، والتُّكنُولوجيا المتقدِّمة، مع تركيز واضح على الربحيَّة، والانفتاح على رأس المال العالمي، وعلى المستوى العمراني تسعى هذه الخطَّة

(1) Ibid.

(2)Pelzman, Joseph. "An Economic Plan for Rebuilding Gaza: A BOT Approach." Center of Excellence for the Economic Study of the Middle East and North Africa (CEESMENA), October 19, 2024. See: https://shorturl.at/uDqcl.

إلى إعادة تأهيل الواجهة البحريَّة لغزَّة لتشبه "الرِّيفييرا الأوروبيَّة"، عبر إنشاء مشاريع سياحيَّة ومجمَّعات سكنيَّة عالية الكثافة [١].

أمَّا على الصَّعِيدين القانوني والإداري فتقترح الخطَّة تطبيق نموذج القانون الأنجلُوسكسوني (Common Law) لتنظيم الملكيَّة والعقود، مع التَّركيز على "حكم القانون" بمعاييره السوقيَّة، وتأجيل البتِّ في قضايا السيادة السياسيَّة، وتستند آليَّة التَّنفيذ إلى نموذج البناء– والتَّشغيل– والتَّحويل (BOT) الممتد على مدى خمسين عامًّا، تُسند خلاله إدارة الخدمات العامَّة والبنية التحتيَّة إلى تحالف من المستثمرين الدوليِّين، مع تمويل كامل من رأس المال الخاص، وامتلاك المستثمرين لحصصٍ في الأصول العامَّة، ثُمَّ تأتِي مرحلة تحويل الإدارة إلى فلسطينيِّين بعد انتهاء الفترة الزمنيَّة بشرط توفُّر "الكفاءة والشَّفافية"، وهو شرط فضفاض يترك إمكانيَّة التحويل رهنًا بتقييم خارجي، كما تضمَّنَت الخطَّة إعادة تعريف الفلسطينيِّين على نحو جذري، بوصفهم سكانًا وليسوا مواطنين، ويُقتصر دورهم على العمل والاستفادة من الخدمات، بينما تُستبعد السُّلطة الفلسطينيَّة والفصائل الوطنيَّة من أيِّ دور في التَّخطيط أو التَّنفيذ [٢].

❖ القراءة التحليليَّة للخطَّة:

تُمثِّل خطَّة ترامب–بيلزمان نموذجًا صارخًا لـ "رأسماليَّة الكوارث"، إذ تستغل الدَّمار لإعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع لصالح رأس المال العالمي، مع تجريد الفلسطينيِّين من أيِّ دور سيادي أو إداري، وتحويلهم إلى مستخدمين ضمن مَشْرُوع استثماري، كما تفرض الخطَّة التَّعاون الأمني والإداري مع الاحتلال، وتركِّز على مشاريع فاخرة تعيد إنتاج طبقيَّة حضريَّة، متجاهلة تاريخ غزَّة وهُويَّتها الاجتماعيَّة والسياسيَّة، ممَّا يجعلها نموذجًا لـإعمار بلا تحرُّر، وتنمية بلا سيادة، ويثير جدلًا سياسيًّا واسعًا.

٤. خطة التَّقييم السَّريع للأضرار والاحتياجات (IRDNA):

أُطلق التَّقييم السَّريع للأضرار والاحتياجات (IRDNA) بواسطة فريق مشترك من البنك الدَّولي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتَّحدة، بهدف تقديم تقديرات دقيقة لحجم الدَّمار والاحتياجات الإنسانيَّة والاقتصاديَّة في غزَّة بعد الحرب، واعتمد هذا التَّقييم على تقنيَّات غير تقليديَّة، شمِلَت الاستشعار عن بُعْد، وتحليل الصُّور الفضائيَّة، والبيانات الحكوميَّة، وشهادات السُّكَّان، ووسائل التَّواصل والهواتف المحمولة، نظرًا لصعوبة الوصول الميداني، ووفق التَّقدِيرات بلغ حجم الدَّمار في

(1) Ibid.

(2) Ibid.

رأس المال الثَّابت ٢٩.٩ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ضعف النَّاتج المحلِّي الإجمالي الفلسطيني قبل الحرب، مع انكماش اقتصادي بنسبة ٨٣%، وانخفاض في إسهام قطاع غزَّة في النَّاتج المحلِّي الفلسطيني، حيث انخفض من ١٧% إلى أقل من ٣%، وهو تحوُّل وصفَه التَّقرير بأنَّه "كارثي وغير مسبوق" [١].

كما تمَّ تحديد القِطَاعات الأكثر تضرُّرًا، بدْءًا من الطَّاقة والمياه والصَّرف الصحِّي، مرورًا بالصحَّة والنَّقل، وانتهاءً بالبيئة، إلى جانب الاحتياجات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة بما في ذلك الدَّعم النَّفسي، ورعاية النَّاجِين من العنف القائم على النَّوع الاجتماعي، وتأهيل المُصَابين وذوي الإعاقة، وقد تمَّ وضع إطار زمني متدِّرج لإعادة الإعمار على المدى القصير (٠-٣ سنوات)، والمتوسط (٣-٧ سنوات)، والطويل (٧-١٠ سنوات فأكثر)، مع التَّركيز على الإطار المنهجي للتَّعافي من النِّزاع، والشراكة مع القِطَاع الخاص، والتَّحالف الدَّولي للتَّمويل [٢].

❖ القراءة التحليليَّة للخطَّة:

بالرَّغم من دقَّة البيانات وأهميَّة التَّقديرات التقنية فإنَّ التقرير يعكس عدَّة انتقادات جوهريَّة للخطَّة، فهي تُحيِّد البعد السِّياسي للصِّراع، حيث تُحوِّل آثار الحرب إلى "خسائر ماديَّة" قابلة للقياس مع تجاهل المسؤوليَّة الإسرائيليَّة عن الدَّمار، كما تتحوَّل عمليَّة الإعمار إلى إدارة متعدِّدة الأطراف، ممَّا يقلِّص الدَّور الفلسطيني إلى وظيفة تنسيقيَّة تقنية بدلًا من قيادة سياديَّة، وعلاوة على ذلك تُروج لانخراط القِطَاع الخاص دون ضمانات حوكمة واضحة، ممَّا قد يعزِّز نموذج "رأسماليَّة الكوارث"، في حين تتجاهل الخطَّة قضايا السِّيادة، والحصار، ومساءلة الاحتلال، وتهمش الدَّور المجتمعي، لتعيد تقديم الفلسطيني كمستفيد من الخدمات، وليس شريكًا فاعلًا في إعادة بناء مجتمعه، في المجمل تمثِّل خطَّة IRDNA أداة قويَّة لجمع البيانات، وتقدير الاحتياجات؛ لكنَّها تُقدِّم "إعمارًا كإدارة" للأزمة لا "إعمارًا كتحرُّر"، وبالتَّالي ترتكز على منطق الوصاية الدوليَّة، مع غياب الرُّؤية التحرُّرية الفلسطينيَّة.

٥. الخطَّة العربيَّة المشتركة ٢٠٢٥:

تُقدِّم الخطَّة العربيَّة المشتركة لإعادة إعمار غزَّة - بقيادة مِصْر وقطر، وبالتَّنسِيق مع السُّلطة الفلسطينيَّة- إطارًا إستراتيجيًّا متكاملًا يجمع بين الإغاثة العاجلة، وإعادة الإعمار، واستعادة الحوكمة المحليَّة، وتهدف الخطَّة إلى معالجة فراغ ما بعد الحَرْب من خلال إعادة تأسيس نظام

(1) World Bank, European Union, and United Nations. Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment. February 2025. See: https://shorturl.at/IkCjr.

(2) Ibid.

إداري توافقي يقود نحو عودة الحياة تدريجيًّا، وإعادة بناء المؤسَّسات الشرعيَّة، وترسيخ مفهوم أنَّ غزَّة جزء لا يتجزَّأ من الدَّولة الفلسطينيَّة المستقبليَّة، مع الالتزام بمبدأ حلّ الدَّولتين، وحقّ الفلسطينيّين في تقرير المصير [١].

تعتمِد الخطَّة على مقاربة ثلاثيَّة المراحل: تشمل الإدارة الانتقاليَّة عبر لجنة تكنوقراطيَّة لإدارة الشَّأن العام خلال الأشهر الستَّة الأولى، والانتقال التَّدريجي لعودة السُّلطة الفلسطينيَّة، واستعادة المؤسَّسات الأمنيَّة والمدنيَّة، ثم تعزيز الحكم الرَّشيد، والإعداد للانتخابات الفلسطينيَّة العامَّة، وتشمل آليَّات الحوكمة الشَّراكة مع مصر وقطر لتقديم الدَّعم الأمني والمالي، وتنسيق الموارد مع الجهات الدوليَّة والمانحين لضمان الشَّفافية، إلى جانب تصوُّر عمراني يوزّع القِطَاع إلى خمس مناطق وظيفيَّة، مع إعطاء الأولويَّة للبنية التحتيَّة والخدمات الأساسيَّة والسَّكن [٢].

❖ القراءة التحليليَّة للخطَّة:

رغم الطَّابع التَّكامُلي والإنساني الظَّاهر فإنَّ هذه الخطَّة تُمثِّل نموذجًا لإعادة هندسة الحقل السِّياسي الفلسطيني تحت قيادة إقليميَّة، فهي تُعيد ترتيب السُّلطة والوظائف السياديَّة عبر أدوات ناعمة، حيث تُقنن الفراغ الإداري من خلال لجنة تكنوقراطيَّة بدل حله، وتُقدِّم التَّعافي على أنَّه مشروط بالكفاءة الإداريَّة، وليس حقًّا سياسيًّا، كمَا يتمُّ نزع الطَّابع التحرُّري للقطاع عبر إعادة مركزيَّة الأمن والإدارة خارج السِّياق الشَّعبي، مع تجاهل واقع الاحتلال الإسرائيلي وتأثيراته الهيكليَّة على غزَّة، وعلاوة على ذلِك فإنَّها تُعيد التقسيم العمراني للقطاع إلى مناطق وظيفية لإنتاج "سلام عمراني" على حساب السَّلام السِّياسي، ممَّا يحوِّل غزَّة من قضيَّة تحرُّر إلى ملف إداري تقوده القِيَم التُّكنوقراطيَّة والإقليميَّة، ويبرز محدوديَّة قدرة الخطَّة على معالجة جذور الأزمة الوطنيَّة والسياسيَّة.

٦. الخطّة المصريَّة لإعادة إعمار غزَّة:

قدَّمت جمهُوريَّة مِصر العربيَّة خطَّة شاملة لإعادة إعمار قِطَاع غزَّة بتكلفة إجماليَّة تُقدّر بنحو 53 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، بهدف معالجة الأضرار النَّاتجة عن حرب الإبادة الأخيرة، وضمان استقرار السُّكان الفلسطينيّين في أراضيهم، وتعزيز دور السُّلطة الفلسطينيَّة في إدارة عمليَّة الإعمار.

(1) UNISPAL. "Cairo Statement and Arab Plan Adopted at the League of Arab States Summit for Early Recovery, Reconstruction, and Development in Gaza." United Nations Information System on the Question of Palestine, June 5, 2025. See: https://shorturl.at/pXUoZ.

(2) Ibid.

وتركز هذه الخطَّة على هدفين أساسيَّين: ضمان بقاء السُّكان الفلسطينيِّين في غزة، ومنع التَّهجِير القسري، مع الحفاظ على حقوقِهم الأساسيَّة في السَّكن والتَّعلِيم والصحَّة، وتعزيز السيادة الفلسطينيَّة على عمليَّة الإعمار، من خلال إدارة السُّلطة الفلسطينيَّة للموارد والمشاريع بالتَّنسيق مع مصر والدُّول العربيَّة المانحة [١].

وتنقسِم الخطَّة إلى مرحلتين رئيسيَّتين: المرحلة الأولى مرحلة التَّعافِي المبكِّر (ستَّة أشهر – سنتين) تتضمَّن إزالة الأنقاض، وتوفير وحدات سكن مؤقَّتة، واستئناف الخدمات الأساسيَّة، والمرحلة الثَّانية مرحلة الإعمار الشَّامل (حتَّى ٥ سنوات) تتضمَّن بناء وحدات سكنيَّة دائمة، واستصلاح الأراضي الزِّراعية، وإنشاء بنية تحتيَّة أساسيَّة، وتنفيذ مشاريع تنمية اقتصاديَّة واجتماعيَّة مستدامة، وتؤكِّد الخطَّة على ضرورة إنشاء صندوق ائتماني دولي لإدارة التَّمويل، وضمان الشفافيَّة والمساءلة، مع إشراك مؤسَّسات دوليَّة وعربيَّة، وتمكين القيادة الفلسطينيَّة من إدارة المرحلة الانتقاليَّة بما يحفظ حق الشَّعب الفلسطيني في تقرير مصيرِه [٢].

❖ **القراءة التحليليَّة للخطَّة:**

بالرَّغم من الطَّابع الطَّموح الَّذي تتَّسم به الخطَّة المصريَّة لإعادة إعمار غزَّة فإنَّ تنفيذها يصطدم بجملة من التَّحديات البنيويَّة المعقدة، يتمثَّل أبرزها في صُعُوبة تأمين التَّمويل الدَّولي اللَّازم ضمن بيئة سياسيَّة واقتصاديَّة تتَّسم بعدم الاستقرار، إضافة إلى غياب التَّوافق الفلسطيني الدَّاخلي الذي يُعدُّ شرطًا أساسيًّا لضمان إدارة موحَّدة وفاعلة لعمليَّة الإعمار، كما تبرز القيود الإسرائيليَّة المفروضة على حركة الأفراد والبضائع ومواد البناء، كأحد أبرز المعوِّقات الَّتِي قد تؤخِّر تنفيذ المشاريع، وتحدُّ من قدرة الخطَّة على تحقيق أهدافها التنمويَّة والإستراتيجيَّة.

٧. خطَّة الحبتور الإماراتيَّة لإعادة إعمار غزَّة ٢٠٢٥:

تُقدِّم خطَّة الحبتور الإماراتيَّة لإعادة إعمار غزَّة - الَّتِي أعدَّها مركز الحبتُور البَحْثِي- نموذجًا تمويليًّا واستثماريًّا إقليميًّا يعتمد على رأس المال الخَلِيجي، وآليَّات القطاع الخاص، وتهدف إلى تحقيق تحوُّل هيكلي في غزَّة عبر ثلاثة مسارات مترابطة: الاستقلال الاقتصادي التَّدريجي عن إسرائيل، وحوكمة فعَّالة بقيادة مؤسَّسات فلسطينيَّة، والاندماج الاقتصادي مع الدُّول العربيَّة المجاورة [٣].

---

(١) المجلة. " المجلة تنشر الخطَّة المصرية لإعادة إعمار غزة: التعافي المبكر وإعادة إعمار وتنمية غزة، لندن، مارس ٢٠٢٥. انظر: https://bit.ly/4nt9S3c.

(٢) المرجع نفسه.

(3) Al Habtoor Research Centre. "The Al Habtoor Research Centre Gaza Reconstruction Plan." Al Habtoor Research Centre, February 20, 2025. See: https://shorturl.at/6vZlN.

تتضمَّن الخطَّة نموذج "الإعمار الذَّكي" الَّذي يشمل الإسكان المؤقَّت والمستدام، وإنشاء مناطق صناعيَّة متخصِّصة، وتنفيذ البنية التحتيَّة تدريجيًّا (طُرُق، وطاقة، ومياه، وصرف صحِّي) على مراحل زمنيَّة تمتدُّ من ١٨ إلى ٦٠ شهرًا، ويستندُ التَّمويل إلى شركة قابضة استثماريَّة بقيادة عربيَّة، مع هيكل ملكيَّة ٧٠٪ مستثمرين فلسطينيِّين وعرب، و٣٠٪ مستثمِرين أجانب، مع آليَّة حوكمة ثلاثيَّة المراحل تشمل التَّمهيد، وبناء القدرات، ونقل الصلاحيَّات تدريجيًّا إلى المؤسَّسات الفلسطينيَّة بعد التحقُّق من الجاهزيَّة المؤسَّسية [١].

❖ القِرَاءة التَّحليلية للخطَّة:

رغم الطَّابع التِّقني والتَّنفيذي الطَّموح تمثل الخطة نموذجًا لإعادة إنتاج الهيمنة بوسائل ناعمة، حيث تَنزع الطَّابع السِّياسي والتحرُّري عن الإعمار، وتُقدّم السِّيادة الفلسطينية كجائزة مشرُوطة بالكفاءة الإداريَّة، والامتثال للمعايير الدَّولية، كما تعطي الأولويَّة للقِطَاع الخاص، ممَّا قد يُهمِّش الفاعلين المحليِّين، ويحوِّل المصلحة العامَّة إلى مصادر دخل خاصَّة، بينما تُهمل التَّحديات الهيكليَّة، كالحِصَار الإسرائيلي والسَّيطرة على الموارد، وعلاوة على ذلك فإنَّ هذا المَشْروع يركِّز على اندماج غزَّة في السُّوق العربي دون ربطها فعليًّا بالضفَّة الغربيَّة، ممَّا يُعِيد إنتاج مشروع "غزَّة أولًا" في ثوب تنموي، ويؤكِّد محدوديَّة قدرة الخطَّة على معالجة الأسباب الجذريَّة للأزمة الوطنيَّة والسياسيَّة.

ثالثًا: نحو رؤية فلسطينيَّة موحَّدة وشاملة لإعادة الإعمار: مقاربة سياديَّة تشاركيَّة:

انطلاقًا من حجم الدَّمار غير المسبوق، والتَّداعيات البنيويَّة العمِيقة التي خلَّفتها حرب الإبادة الجماعيَّة، واستنادًا إلى إدراك مخاطر التَّنافس الدَّولي والإقليمي الَّذي يهدِّد بتحويل عمليَّة الإعمار إلى أداة للهيمنة، وفرض الوصاية السياسيَّة والاقتصاديَّة، تبرز ضرورة بلورة رؤية فلسطينيَّة موحَّدة[٢] قادرة على توجيه الجُهود نحو تحقيق التَّعافي الوطني والتحرُّر الاقتصادي والاجتماعي، تقوم هذه الرُّؤية على تحويل التَّحديات إلى فرص، وضمان أن تكون عمليَّة الإعمار مدخلًا لتعزيز السِّيادة الوطنيَّة، واستعادة الوحدة الداخليَّة، وبناء اقتصاد مقاوم قادر على تحقيق التَّنمية المستدامة.

---

(1) Ibid.

(٢) تمّت بلورة الرؤية الفلسطينية لإعادة إعمار غزة في مرحلة ما بعد الحرب، وصياغة السياسات والبدائل المقترحة، استنادًا إلى مخرجات جلسة نقاش نوعية (مجموعة بؤرية) بعنوان: «الرؤية الفلسطينية لإعادة الإعمار بين التحديات والسيادة الوطنية»، شارك في الجلسة اثنا عشر خبيرًا من مجالات الاقتصاد والتنمية والسياسة والقانون، إلى جانب عدد من النخب المجتمعية، شركة رود ماب للاستشارات والتدريب، غزَّة، ٢٠٢٥/١٠/٢٩.

١. المبادئ الأساسيَّة للرُّؤية الفلسطينيَّة:

تستند الرؤية الفلسطينيَّة المقترحة لإعادة الإعمار إلى مجموعة من المبادئ الأساسيَّة التي تشكِّل الإطار المرجعي النَّاظم لعمليَّة الإعمار، وتضمن اتِّساقها مع الأهداف الوطنيَّة العليا في التحرُّر والسِّيادة والتَّنمية المستدامة، نستعرضها فيما يلي:

- **السِّيادة والقيادة الفلسطينيَّة:**

إنَّ إعادة الإعمار تعدُّ عمليَّة تحرّر وطني بامتياز، يجب أن تقودها مؤسَّسات فلسطينيَّة شرعيَّة وممثلة للشَّعب الفلسطيني بكافَّة مكوِّناته، بعيدًا عن أيِّ وصاية أو تفويض للسِّيادة لصالح أطراف دوليَّة أو إقليميَّة.

- **الوحدة الوطنيَّة كشرط للنَّجاح:**

لا يمكن لعمليَّة الإعمار أن تتحقَّق في ظلِّ الانقسام السياسي، لذا يجب أن يكون الإعمار رافعة لتحقيق المصالحة الوطنيَّة، وإعادة بناء النِّظام السِّياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطيَّة تشاركيَّة تضمن المشاركة والمساءلة.

- **العدالة والشفافيَّة والمُسَاءلة:**

ينبغي أن تقوم عمليَّة الإعمار على مبدأ العدالة في توزيع الموارد، وتوفير آليَّات رقابة ومحاسبة شفافة لمكافحة الفساد، مع ضمان أن تكون حقوق الضَّحايا وعائلاتهم في صدارة أولويَّات التَّعويض، وإعادة التَّأهيل.

- **الإعمار كفعل تحرُّري لا إدارة للأزمة:**

يجب تجاوز نموذج "إعمار الوصاية" أو "رأسماليَّة الكوارث"، بحيث يكون الإعمار أداة لدعم المشروع الوطني التحرُّري، وتعزيز صُمُود الفلسطينيِّين على أرضهم، لا وسيلة لإدامة التبعيَّة أو تكريس الأمر الواقع.

- **التَّكامُل بين الإغاثة والتَّعافي والتَّنمية:**

يتطلَّب الأمر مقاربة شموليَّة تربط بين الاستجابة الإنسانيَّة الفوريَّة، وعمليَّات التَّعافي المبكر، وبرامج الإعمار الشَّامل، بما يفضي إلى بناء اقتصاد منتج ومتنوع، قادر على توليد فرص العمل، وتحقيق الاستدامة.

٢. البدائل والسِّياسات المقترحة:

- **الحوكمة والسِّياسة المؤسَّسية:**

✓ **تأسيس هيئة وطنيَّة عليا لإعادة الإعمار:**

تُنشأ بمرسوم رئاسي، وبمشاركة وطنيَّة واسعة، تضمُّ ممثِّلين عن السُّلطة الوطنيَّة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدَني، والنَّقابات، والجامعات، وتكون هذه الهيئة الجهة المرجعيَّة العليا لتخطيط وتنفيذ ومتابعة مشاريع الإعمار، والمخوَّل الوحيد للتَّفاوض مع المانحين.

✓ **تفعيل الدَّور الرقَابي:**

من خلال إقرار موازنات الإعمار، ومتابعة أداء الهيئة الوطنيَّة من خلال لجنة منبثقة من المجلس الوطني، نظرًا لتعطُّل المجلس التَّشريعي حاليًا، بما يعزِّز الشَّفافية والمساءلة العامَّة.

✓ **إنشاء صندوق وطني سيادي للإعمار:**

يُدار -وفق معايير الحوكمة الرَّشِيدة- تحت إشراف الهيئة العليا، وبرقابة محليَّة ودوليَّة مستقلَّة، بحيث تمرُّ جميع الإسهامات عبر هذا الصُّندوق لضمان وحدة القرار، والسِّيادة الماليَّة الفلسطينيَّة.

- **السِّياسات الاقتصاديَّة والماليَّة:**

✓ **تبنِّي إستراتيجيَّة "الإعمار المُنْتج":**

تهدفُ إلى توجيه مشاريع البِنْية التحتيَّة والإسكان نحو استخدام المواد والخبرات المحليَّة لتحفيز الاقتصاد الدَّاخلي، وخلق فرص عمل مُسْتدَامة.

- **إعادة بناء القطاعات الإنتاجية الإستراتيجيَّة:**

بإعطاء الأولويَّة للزِّراعة، والصَّيد البحري، والصِّناعات الصَّغِيرة والمتوسِّطة، والطَّاقة المتجدِّدة، وتكنولوجيا المعلومات، بما يحقق الاكتفاء الذَّاتي، ويقلِّل من التبعيَّة الاقتصاديَّة.

- **تكامل الضفَّة وغزَّة اقتصاديًّا:**

عبر إنشاء ممرَّات آمنة ودائمة تحت إدارة فلسطينيَّة، لضمان انسياب حركة الأفراد والبضائع، وإنهاء سياسة الفَصْل الجغرافي والاقتصادي.

- **تعويض المتضرِّرين، وإنشاء صندوق للتَّأمين الاجتماعي:**

يهدف إلى دعم الأسر المتضرِّرة، وتمكينها من إعادة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

- **السِّياسات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة:**

✓ **برنامج وطني لإعادة بناء رأس المال البشري:**

يشمل إعادة تأهيل المؤسَّسات التعليميَّة والصحيَّة، وتوفير الدَّعم النَّفسي والاجتماعي، لا سيَّما للأطفال والنِّساء والنَّاجين من حرب الإبادة الجماعيَّة.

✓ **ضمان العودة الآمنة للنَّازِحين:**

عبر بناء وحدات سكنيَّة دائمة وآمنة، ورفض أيِّ خطط لإعادة توطين الفلسطينيِّين خارج وطنهم، أو في مناطق مؤقَّتة تتحوَّل إلى مخيَّمات دائمة.

✓ **تعزيز التَّماسُك الاجتماعي:**

من خلال دعم المبادرات المجتمعيَّة والشبابيَّة والنسويَّة التي تُسْهم في إعادة بناء الثِّقة والوحدة المجتمعيَّة.

- **السِّياسات القانونيَّة والدوليَّة:**

✓ **توثيق الجرائم والمطالبة بالمساءلة:**

عبر متابعة الملفَّات القانونيَّة أمام المحاكم الدوليَّة لمحاسبة قادة الاحتلال على جرائم الحرب والإبادة الجماعيَّة.

✓ **ربط المساعدات الدوليَّة بإنهاء الاحتلال:**

يجب أن يكون الدَّعم الدولي للإعمار مشروطًا برفع الحصار، ووقف حرب الإبادة الجماعيَّة بشكل نهائي، وليس بديلًا عن تحقيق الحقوق السياسيَّة للشَّعب الفلسطيني.

✓ **تفعيل أدوات المقاطعة الاقتصاديَّة:**

بدعم حملات المُقَاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات (BDS) كأداة ضغط سلميَّة لكسر سياسة الإفلات من العقاب.

الخاتمَة

تمثِّل عمليَّة إعادة إعمار غزَّة اختبارًا حاسمًا لقدرة الإرادة الوطنيَّة الفلسطينيَّة على تحويل الكارثة إلى فرصة للتحرُّر والوحدة، فالرُّؤية الفلسطينيَّة المقترحة ليست ردًّا على الدَّمار فحسب؛ بل مشروع وطني متكامل يرفض أن يكون الفلسطيني مجرَّد متلقٍّ للمساعدات، أو منفِّذًا لمشاريع ذات طابع خارجي موجَّه.

تُؤكِّد هذه الورقة على أنَّ عمليَّة إعادة إعمار غزة لا يمكن أن تُختزل في بعدها الفني أو الإغاثي فقط؛ بل تُمثِّل تحديًا سياسيًّا ووطنيًّا بامتياز يرتبط بحقِّ الفلسطينيِّين في السِّيادة، وتقرير المَصِير، وإعادة بناء حياتهم ومجتمعهم على أسس العدالة والاستقلاليَّة، فإنَّ التَّنافس الدَّولي والتَّجاذب الإقليمي على ملف الإعمار يكشف عن محاولات متعدِّدة لتوظيف معاناة الغزيِّين ضمن أجندات سياسيَّة واقتصاديَّة خارجيَّة، ممَّا يستدعي موقفًا وطنيًّا حازمًا، وبناءً على ذلك يُمكِن التَّأكيد على النِّقاط التَّالية:

- إنَّ بلورة رؤية فلسطينيَّة موحَّدة وشاملة لإعادة الإعمار تستند إلى الشَّراكة المجتمعيَّة والمؤسسيَّة، وتقطع الطَّريق على الهيمنة أو التفرُّد في القرار، وتُعدُّ خطوة أساسيَّة ليس فقط في إعادة البناء؛ بل في إعادة ترميم المَشْروع الوطني الفلسطيني ذاته.

- إنَّ بناء غزَّة لا يجب أن يكون مجرد ترميم لما دمَّرته الحرب؛ بل فرصة إستراتيجيَّة لإرساء نموذج تنموي مقاوم، يعزِّز الصُّمود، ويكرِّس العدالة الاجتماعيَّة، وينسجم مع تطلُّعات الشَّعب الفلسطيني للحريَّة والاستقلال.

- إنَّ إعادة إعمار غزَّة في مرحلة مَا بعد حرب الإبادة الجماعيَّة تُمثِّل مسارًا وطنيًّا إستراتيجيًّا يتجاوز حدود إصلاح الدَّمار المادي إلى إعادة بناء الدَّولة والمجتمع على أسس السِّيادة والوحدة والعدالة، وتُبرز أن غياب الرؤية الفلسطينيَّة الموحَّدة قد أتاح للقوى الخارجيَّة التَّأثير في مسار الإعمار، وتوجيهه بما لا يخدم المصلحة الوطنيَّة.

- تدعو الورقة إلى تبنِّي رؤية فلسطينيَّة موحَّدة تستند إلى القيادة الوطنيَّة المستقلَّة، وتربط بين الأبعاد السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والقانونيَّة، بحيث يتحوَّل الإعمار إلى أداة للتحرُّر الوطني والتَّنمية المستدامة، لا إلى إدارة مؤقَّتة للأزمة.

- الإسراع في تحقيق المُصَالحة الوطنيَّة، وتشكيل حكومة وحدة وطنيَّة تلتزم بالإطار الإستراتيجي الموحَّد للإعمار.

- توحيد الموقف العربي خلف الرُّؤية الفلسطينيَّة الرسميَّة، ورفض أيِّ تمويل أو مبادرة لا تمر عبر القنوات الفلسطينيَّة، مع تفعيل الضَّغط العربي لرفع الحصار، وإنهاء الاحتلال.

- دعوة المجتمع الدولي لتحمُّل مسؤوليَّاته القانونيَّة والأخلاقيَّة، ليس فقط بتمويل الإعمار؛ بل بإنهاء الاحتلال، ومساءلة مرتكبيه.